

PROVISIONAL

S/PV.3298
25 October 1993

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والتسعين بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقدة بالمقر، في نيويورك

يوم الإثنين، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، الساعة ٢٠/٠٠

<u>الرئيس:</u>	السيد ساردنبرغ
<u>الأعضاء:</u>	الاتحاد الروسي
اسبانيا	السيد يانيز بارنويغو
باكستان	السيد ماركر
جيبوتي	السيد دوراني
الرأس الأخضر	السيد بربوسا
الصين	السيد جانج يان
فرنسا	السيد مريمي
فنزويلا	السيد تايلهاردات
المغرب	السيد بن جلون تويمى
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد رتشارد سن
نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
هنغاريا	السيد مولنار
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إندر فيرث
اليابان	السيد موتومورا

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية لكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصححات فينبعي ألا تتناول غير النصوص الأصلية لكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى: Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ٢٠ / ٠٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بها يتي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنجليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول الأعمال.

يجتمع مجلس الأمن وقتاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، فوضت بأن أولى بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

"يؤكد مجلس الأمن من جديد ضرورة الامتثال التام لاتفاق جزيرة غرفنز. ويدين المجلس السلطات العسكرية في هايتي، التي تواصل عرقلة التنفيذ التام لاتفاق، وبخاصة عن طريق السماح بتطور أعمال العنف، متنهاكة بذلك التزاماتها بموجب الاتفاق. ويولي المجلس كل المساعدة لما يبذله الممثل الخاص للأمين العام، السيد دانتي كابوتو، من جهود ترمي إلى إنهاء الأزمة وكفالة عودة الديمقراطية وحكم القانون دون إبطاء إلى هايتي.

" وإن مجلس الأمن، إذ يشير إلى البنددين ٧ و ٨ من اتفاق جزيرة غرفنز بشأن مغادرة قائد القوات المسلحة الهايتية وتعيين قائد جديد لقوة الشرطة، يصر على تنفيذ هذين الحكمين دون مزيد من الإبطاء.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيده تأييده للحكومة الشرعية لـ هايتي وينبه إلى أنه يعتبر السلطات العسكرية مسؤولة عن أمن هذه الحكومة وأمن أعضاء البرلمان. كما أن المجلس لا يزال يعتبر السلطات العسكرية مسؤولة عن سلامة وأمن جميع الأفراد التابعين للأمم المتحدة في هايتي.

"ويحذر المجلس من أنه إذا لم ينفذ اتفاق جزيرة غرفنز تنفيذاً تاماً، فإنه سينظر في فرض تدابير أخرى إضافة إلى التدابير المفروضة بموجب القرارات ٨٤١ (١٩٩٢) و ٨٧٣ (١٩٩٣) و ٨٧٥ (١٩٩٣).

"ويؤكد مجلس الأمن على أهمية التنفيذ التام للتدابير المنصوص عليها في القرارات المذكورة أعلاه من جانب جميع الدول، بما في ذلك البلدان المجاورة.

(الرئيس)

"وسيواصل المجلس رصد الحالة في هايتى عن كثب في الأيام المقبلة".

سيصدر هذا البيان باعتباره وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/26633.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

سيبقي مجلس الأمن المسألة قيد النظر.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٥